

وقد درست أيضاً تقرير الأمين العام عن هذه المسألة<sup>(٢٩)</sup> ،  
وإذ تشير إلى قرارها ١٩٧٠ (د-١٨) المؤرخ في ١٦ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ، الذي طلبت فيه إلى اللجنة الخاصة أن  
تدرس المعلومات المرسلة إلى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من  
الميثاق ، وأن تأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار التام عند بحث  
حالة تنفيذ الإعلان ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٤٩/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني /  
نوفمبر ١٩٨١ ، الذي طلبت فيه إلى اللجنة الخاصة أن تواصل  
الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د-١٨) ،

وإذ يسألهما أن بعض الدول الأعضاء التي تفضل بمسوبيات  
عن إدارة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد توقفت عن إرسال  
معلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ،

١- سوالف على الفصل الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية  
بحالة تنفيذ اعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
والمتصلة بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم  
المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

٢- تؤكد من جديد أنه ، ما دام ما لم يصدر عن الجمعية  
العامة نفسها مقرر بأن إقليماً معيناً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم  
الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقاً لأحكام الفصل الحادي  
عشر من الميثاق ، فإنه ينبغي للدولة المعنية القائمة بالإدارة أن تواصل  
إرسال المعلومات المتعلقة بهذا الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من  
الميثاق ؛

٣- ترجو من الدول المعنية القائمة بالإدارة موافاة الأمين  
العام ، أو مواصلة موافاته ، بالمعلومات المنصوص عليها في المادة  
٧٣ (هـ) من الميثاق ، وكذلك بأوقاف المعلومات الممكنة عن  
التطورات السياسية والدستورية في الأقاليم المعنية ، في غضون مدة  
أقصاها ستة أشهر من انتهاء السنة الإدارية في تلك الأقاليم ؛

٤- ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام  
الموكولة إليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د-١٨) ، وفقاً  
للإجراءات المقررة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة  
والثلاثين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة ٧٧  
٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢

### ٣٠/٣٧- مسألة تيمور الشرقية

إن الجمعية العامة ،

إذ تسلم بحق جميع الشعوب ، غير القابل للتصرف ، في تقرير  
المصير والاستقلال وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منع

٢- ترحب بجهود منظمة الوحدة الأفريقية لتشجيع التوصل  
إلى حل عادل وحاسم لمسألة الصحراء الغربية ؛

٣- لا تزال على افتتانها بأن المفاوضات بين المغرب والجبهة  
الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هي وحدها التي  
ستسمح بايجاد الظروف الموضوعية لعودة السلم إلى شمال غربي  
إفريقيا وستتضمن التطبيق العادل لاستثناء عام وحر ومنظم في  
الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير ؛

٤- توجه نداء في هذا الصدد إلى طرف النزاع ، المغرب  
والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ، للدخول في  
مفاوضات بغية التوصل إلى وقف إطلاق النار وفقاً لقرار الجمعية  
العامة ٤٦/٣٦ ولقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ؛

٥- تؤكد من جديد عدم الأمم المتحدة على التعاون تعاوناً  
كاماً مع منظمة الوحدة الأفريقية للإعداد لاستثناء المذكور على  
نحو سليم وبعيد عن التحيز ؛

٦- ترجو ، بهذه الغاية ، من الأمين العام أن يتخذ التدابير  
الالزمة لتأمين اشتراك الأمم المتحدة اشتراكاً فعالاً في تنظيم واجراء  
الاستثناء المذكور ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن تقريراً  
عن هذا الموضوع يتضمن التدابير التي يلزم أن يتبناها المجلس ؛

٧- تحيط الأمين العام على أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين  
العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة  
الأفريقية ذات الصلة ، وفي تنفيذ هذا القرار ؛

٨- ترجو من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منع  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في  
الصحراء الغربية بوصفها مسألة ذات أولوية ، وأن تقدم تقريراً عن  
هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

### الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢

٢٩/٣٧- المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من  
ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة  
بالحكم الذاتي

إن الجمعية العامة ،

وقد درست من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان  
منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الفصل الذي يتناول  
موضوع إرسال المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي  
بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(٢٨)</sup> والتدابير التي  
أخذتها اللجنة بشأن تلك المعلومات ،

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق  
رقم ٤٣ (A/37/23/Rev. ١) ، الفصل السادس .